

# النفط والغاز

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

صفحة أسبوعية متخصصة

تهتم بأخبار النفط والغاز

إعداد: أحمد مغربي

a.maghraby@alanba.com.kw

## «نفط الكويت»: «وذرفورد» تفوز بعقد قيمته 3,2 ملايين دينار

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان شركة نفط الكويت قررت ترسية مناقصة توريد أنظمة تحكم بتدفق النفط على شركة وذرفورد الأميركية بقيمة 3,2 ملايين دينار، وذلك من خلال وكيلها المحلي وذرفورد الكويت. وتكررت المصادر ان أعمال العقد تتضمن توفير خدمات الدعم والمساندة والبناء والأعمال الميكانيكية والفحص والتشغيل وغيرها من الخدمات المرتبطة بالمشروع.

## .. وبدأ التفتيش: لا سفر للتدريب ولا عمل إضافيا.. والعلاج بالخارج لحالات معينة جدا

# «المالية» لـ «مؤسسة البترول»: اضبطوا المصاريف.. ولا «مشاركة نجاح» بعد اليوم

للتحاق ببرامج تدريب وتأهيل في كبرى الشركات النفطية العالمية مثل شركة شل وشلمبرجير وأكسون موبيل، مشيرة إلى أنه تم تقنين خدمات العلاج بالخارج بالإضافة إلى العلاج في مستشفى الأحمدى.

وكشفت المصادر ان وزارة المالية طالبت مؤسسة البترول الكويتية بضرورة ترشيد الإنفاق وتقليص الصرف إلى مستويات متدنية بالإضافة إلى ضرورة تخفيض كلفة استخراج برميل النفط الكويتي من المكامن من خلال تخفيض المصاريف التشغيلية في القطاع النفطي، مع مراعاة استخدام أحدث التقنيات والوسائل التكنولوجية في استخراج النفط والغاز.

على صعيد متصل، أبدت المصادر تخوفا من عدم صرف مكافأة مشاركة بالنجاح للجنة المالية الماضية 2015/2014 للعاملين في القطاع النفطي، وذلك على الرغم من تسجيل المؤسسة وشركاتها التابعة أرباحا صافية تفوق المليار دينار.

حذفت مبلغ 98 مليون دينار من ميزانية شركة نفط الكويت فقط، وذلك على النحو التالي: 14 مليون دينار تم تقليصها من ميزانية العمل الإضافي للموظفين بدلا من الرقم الفعلي البالغ 33 مليون دينار، كما في ميزانية 2014/2015، حيث ان وزارة المالية استندت إلى ميزانية العام قبل السابق 2013/2014، ولم تضع في الحسبان زيادة إعداد الموظفين في الشركة على مدار العامين الماضيين والتوسع في برامج الحفر والإنتاج.

### ترشيد الإنفاق

وقالت ان ثاني البنود التي تم حذفها بالكامل من ميزانية شركة نفط الكويت (باعتبارها الأكبر من حيث عدد العمال والموظفين في القطاع النفطي) مبلغ 63 مليون دينار، كانت مرصودة للمشاركة في النجاح للعاملين في الشركة خلال السنة المالية 2015/2016.

وذكرت أنه تم حذف مبلغ 7 ملايين دينار كانت رصدتها شركة نفط الكويت للصراف على التدريب وسفر الموظفين

في الوقت الذي تناقش فيه لجنة الميزانيات في مجلس الأمة اليوم ميزانية مؤسسة البترول للسنة المالية 2015/2016، علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة ان وزارة المالية قررت في اجتماعها عقد مؤخرا مع قيادات مؤسسة البترول حذف المشاركة بالنجاح التي تصرف سنويا للموظفين في القطاع النفطي ابتداء من السنة المالية الحالية.

وقالت المصادر ان الاجتماع الذي عقده وزير المالية مع الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول نزار العدساني ونائب العضو المنتدب للمالية في المؤسسة خالد العجيل ومدير دائرة الموازنة والتكاليف عبدالحسن العجمي شهد تقليصا كبيرا لميزانية المؤسسة والمصاريف السنوية والتي تم على أثرها حذف المشاركة بالنجاح نهائيا من موازنة المؤسسة وشركاتها التابعة للسنوات المقبلة.

وكانت مؤسسة البترول أصدرت تعميما مؤخرا بوقف الصرف على بنود مصروفات التشغيل للمؤسسة وشركاتها التابعة حتى يتم إصدار قانون موازنة السنة المالية 2016/2015، وجاء في التعميم وقف صرف مكافأة المشاركة في النجاح وحفلات وهدايا قدامي العاملين والمخيمات الربيعية والأندية والمعاهد الصحية، وذلك لحين إصدار قانون ربط الموازنة التشغيلية للجمعية للمؤسسة وشركاتها التابعة.

ووفقا للمستجدات الجديدة التي تشترطها وزارة المالية في الموازنة السنوية للمؤسسة وشركاتها التابعة فإن هناك خفضا كبيرا في مصاريف التدريب والعمل الإضافي والمصاريف التشغيلية في كل الشركات النفطية. وأشارت المصادر إلى ان وزارة المالية

## 60٪ خفضا لكلفة استخراج برميل النفط.. إلى 500 فلس

بينت المصادر ان وزارة «المالية» طالبت شركة نفط الكويت بضرورة خفض كلفة الإنتاج بحوالي 60٪ لتهبط الكلفة من مستوى 1,230 دينار حاليا إلى 500 فلس فقط، واستندت في ذلك إلى ان مكامن النفط في الكويت سهلة الاستخراج، وعزت ارتفاع التكلفة المالية إلى الهدر في التشغيل والمصاريف. وتكررت المصادر ان تعليمات وزارة المالية في هذا الشأن لم تأخذ في الحسبان بعض المعطيات العلمية الحديثة مثل ان عصر النفط السهل انتهى ودخلت الكويت رسميا في عصر النفط الصعب والخطر مثل الحقول الجوراسية والنفط الثقيل. وأشارت إلى ان شركة نفط الكويت على سبيل المثال تقوم منذ فترة طويلة باستخدام الحفر العميق الذي يصل لطبقات أرضية شحيحة تبعد عن سطح الأرض بحوالي 3,5 كيلو مترات وتبلغ كلفة حفر البئر الواحدة 18 مليون دينار ويستغرق الحفر ما بين شهر و3 أشهر.

**حذف 98 مليون دينار من ميزانية نفط الكويت للسنة المالية 2016/2015 منها 63 مليوناً مشاركة نجاح**



مؤسسة البترول تدهل رسميا عصر التفتيش.. لا مكافأة مشاركة نجاح؟ ولا هدايا.. لا منحومات ريعية

## 800 مليون دينار «ميزانية إضافية».. وأزمة تشكيل مجلس إدارة المؤسسة أخرجت الاعتماد

# لا إلغاء لمصفاة الزور.. وأسعار الحزم مقبولة

علمت «الأنباء» من مصادر مسؤولة ان شركة ناقلات النفط الكويتية اتخذت قرارا الأسبوع الماضي بإلغاء ممارسة بناء ناقلتي غاز من فئة VLGC (ناقلة غاز كبيرة جدا) وأخرى متوسطة الحجم، وذلك عقب استقبال الشركة لعروض أسعار مرتفعة للغاية من الشركات المؤهلة للمشاركة في الممارسة. وقالت المصادر ان ناقلتي الغاز اللتين سيتم بناؤهما سيتم إحلالهما بالناقلات القديمة للغاز التابعة للشركة، وتكررت ان الشركة لم تحدد بعد تاريخا لإعادة طرح الممارسة من جديد على شركات أحواض السفن.

## ..ومصنع «أم العيش» الأول الذي يعمل بتقنية «فلكس سييد»

أكد الرئيس التنفيذي في شركة ناقلات النفط الكويتية الشيخ طلال الخالد ان مشروع مصنع تعبئة الغاز المسال الجديد بأم العيش هو أول مصنع بالشرق الأوسط يعمل بتقنية «فلكس سييد» التي تسمح بزيادة أو تخفيض السرعة الخاصة بالإنتاج. وأوضح الخالد في بيان صحفي صادر عن الشركة أن تقنية «فلكس سييد» هي أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا الغاز المسال في تعبئة اسطوانات الغاز المسال في مراكز التعبئة بحيث يمكن التحكم في الطاقة الإنتاجية للمصنع. وقال ان المصنع والذي دخل الخدمة في مارس

الأسعار التي تقدمت للمشروع وانسحاب شركة «لارسن أنت توربو» الهندية التي قدمت أقل العروض المالية للمشروع، ورفضت شركة نفط الكويت فيما بعد ترسية المشروع على ثاني أقل الأسعار «نودسال»، حيث ان الشركة تنفذ أكثر من مشروع نفطي في الكويت ولا تزال حديثة العهد بالسوق المحلي.

وقالت المصادر إن قرار لجنة المناقصات بإلغاء مشروع خط الأنابيب المستند إلى قرار اللجنة المشتركة التي شكلتها «نفط الكويت» و«البترول الوطنية»، للتعرف على خط سير تنفيذ المشروع، حيث ان إلغاء الحزمة الرابعة من المصفاة انعكس إيجابيا بعد قرار اللجنة في إلغاء خط الأنابيب وإعادة طرحه من جديد مثلما حدث في الحزمة الرابعة.

بقية 1,7 مليار دينار، فيما حازت شركة فلور على أقل العطاءات للحزمتين الثانية والثالثة بقيمة 1,2 مليار دينار. وذكر المصدر أن «البترول الوطنية» وضعت في البدائل المرفوعة لتنفيذ المشروع إلى «مؤسسة البترول» كلاً من الإيجابيات والسلبيات دون التوضيح أو التوجيه باتخاذ بديل عن بديل آخر، مشيراً إلى ان هناك بدائل موصوعة للحل تخرج من اختصاصات الشركة وينبغي الموافقة عليها من المجلس الأعلى للبترول.

خط أنابيب الزور من جهة ثانية، أسدلت لجنة المناقصات المركزية الستار على مشروع إنشاء خط أنابيب ضخمة لتغذية مصفاة الزور والتي تنفذها شركة نفط الكويت، بإلغاء المناقصة وذلك عقب ارتفاع

القطاع النفطي حالت دون اخذ الموافقات الرسمية لاعتماد الميزانية الإضافية. وذكر أن الشركة بحثت الأسعار التي استقبلتها من التحالفات العالمية المشاركة في المشروع وجاءت الأسعار متلائمة مع نطاق العمل، مشيراً إلى أن الشركة قررت إلغاء الحزمة الرابعة من المشروع في نهاية شهر ابريل الماضي وتمت إعادة طرح الحزمة كعمارة بين الشركات المؤهلة حتى يتسنى للشركة التفاوض حول الأسعار.

وتلقت «البترول الوطنية» عطاءات الحزمة الرئيسية لمشروع المصفاة في بداية شهر مارس الماضي وجاءت الأسعار مرتفعة كثيرا عن الميزانية التقديرية الموضوعة سلفا للحزم، حيث حاز تحالف «تي آر إسباني» على أقل عروض الحزمة الأولى

كشفت مصدر مسؤول في شركة البترول الوطنية الكويتية لـ«الأنباء» أن إضافية من مؤسسة البترول الكويتية لمشروع مصفاة الزور الجديدة التي تنوي الشركة تشييدها وفق نظام الهندسة والتوريد والإنشاء بطاقة تكريرية تبلغ 615 ألف برميل يوميا في جنوب الكويت، مشيراً إلى أن الأمر رفع إلى مجلس إدارة المؤسسة تمهيدا لرفعه إلى المجلس الأعلى للبترول.

وقال المصدر إن الميزانية التي طلبها «البترول الوطنية» تتراوح ما بين 700 إلى 800 مليون دينار للمشروع، متندا على أن كل الأسعار التي تلقتها الشركة من التحالفات العالمية للحزم الرئيسية 1 و2 و3 مقبولة ولا يوجد بها ارتفاع، مضيفا أن أزمة إعادة تشكيل مجلس إدارة المؤسسة التي يمر بها

**حسم إلغاء مشروع خط أنابيب المصفاة لارتفاع الأسعار المقدمة وانسحاب أقل العروض المالية**



عبدالحاميد العوضي

## رأي نفطي

# لماذا القرار النفطي مزدوج؟

تدار على أسس تجارية وان تسعى لتحقيق الأرباح والتقدم المستمر لأنشطتها واختيار افضل القيادات النفطية التي تحقق النجاحات وليست التي تحقق الإخفاقات فلا مجال للفشل ولا محاملات يقبلون بنتائج غير مرضية انعكست سلبيا على ميزانية الدولة مما أجبرها على اتخاذ تدابير تقشفية فهل تتوقف تلك الجهود إلى أحداث تغيير في مسار الدورة الاقتصادية؟

«المؤسسة» لم تستفد من ارتفاع النفط خلال 2013 وسجلت إخفاقات في الأرباح بسبب تدني الإنتاج والتشغيل

كـرئيس تنفيذي بأداء الرؤساء التنفيذيين السابقين للمؤسسة؟ هل قارنت أداءك بأداء رؤساء شركات مثيلة للمؤسسة؟ لقد أصبح التغيير ضرورة وأصبحت هذه الضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى لتغيير مجلس إدارة المؤسسة ومجالس الإدارات للشركات بهدف تصحيح اتجاه عجلة الإيرادات النفطية التي تحتاجها الكويت في ظل الظروف الاقتصادية الحالية وهذا يطرح تساؤلات عديدة مخيفة حول مستقبل الميزانية الحالية للدولة مادامت إدارة القطاع الحالي تسير بنفس الوتيرة من دون حسيب.

النفط خلال عام 2013 وحتى منتصف عام 2014 وسجلت اخفاقات كبيرة في الأرباح بسبب تدني مستوى الإنتاج والتشغيل للمرافق النفطية وهذا لا يعني ان القطاع النفطي لم يفعل شيئاً فهناك جهود جليلة جبارة قامت بها بعض القطاعات ومن بينها قطاع التسويق العالمي، ونصحة نوجهها للرئيس التنفيذي بعد علمه بتلك النتائج غير المرضية وهو المسؤول الأول عن أداء المؤسسة والشركات النفطية هل انت راض عن تلك النتائج؟ هل انت راض عن مستوى مهارات القيادات الحالية التي تدير القطاعات المهمة؟ هل حاسبت زملاء لك؟ هل اعطيت توجيهات لتعديل المسار النفطي وقيادة نهضة جديدة والاستفادة من الفرص المتاحة؟ هل قيمت أداءك

البلاد الذي تركزت عليه الدولة في تحقيق مشاريعها التنموية التي تتشدها. وبعد مرور سنتين وهي ان كل تلك التغييرات في القيادات النفطية التي اجريت وقياس ادائها وظهور النتائج المالية لقطاعها كما تسلم خلال تلك الفترة وزيران للنفط هما مصطفى الشمالي ودعلي العمير الوزير الحالي إلا ان الأداء المالي والإداري والفني للمؤسسة وشركاتها التابعة لم يسجل أي تحسن أو تقدم ملموس بل على العكس سجل القطاع النفطي تراجعاً كبيراً في الإيرادات النفطية بشكل غير مسبق وكثرت الحالات الطارئة لتعطل المرافق النفطية وإصابة العاملين بالإحباط نتيجة

المتابع لأخبار أنشطة القطاع النفطي يجد ان مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها النفطية التابعة لها قد مرت بتغييرات جذرية في مايو عام 2013 شملت تغييرا في مجلس إدارة المؤسسة وتغيير الرئيس التنفيذي وتغيير معظم القيادات النفطية ومجالس إدارات الشركات وإنهاء عقود قدم وزير النفط الأسبق هاني حسين الذي قاد تلك التغييرات استقالته من منصبه أما تقاديا لاستجوابه في مجلس الأمة أو لإعطاء الوزير الذي يتولى مسؤولية من بعده أرضية خصبة لرفع الأداء وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للقطاع النفطي ولم لا وهو الوزير الذي جاء من رحم القطاع النفطي هذا القطاع الحيوي والمهم في



عبدالحاميد العوضي

**لا مجال للفشل ومجاملات للمحسوبية والترقيات في قطاع النفط**

عبدالحاميد العوضي خبير متخصص في تكوير وتسويق النفط